أزمة الدولة في إفريقيا:تحليل في أثر المتغيرات السوسيو–سياسية

✍ باحثة دكتوراه، بوريب خديجة
كلية الجقوق و العلوم السياسية
جامعة باتنة –01–

أثرت المتغيرات المتصلة بالديناميات المعقدة الاجتماعية و الإثنو–هوياتية في طبيعة البناء السوسيو– سياسي للدول في إفريقيا،و خاصة دور الاستعمار الذي استحدث علاقات التغير الاجتماعي بالتغير السياسي، ما أثر بدورة في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة و المجتمع من خلال تسييس شديد للإثنية والعلاقات الاجتماعية،حيث شكلت هذه العملية انعكاس لمختلف الممارسات التسلطية النيوباتريمونيالية والزبائنية في المجال التفاعلي الداخلي بين آليات السلطة والمجتمع التي أنتجت علاقات مفككة بشكل عميق و معقد أدت لبروز أزمة الدولة في إفريقيا. تستهدف الدراسة تحليل نمط التفاعل الحاصل بين مشكلة الإثنية والهوية كمتغير مستقل يؤثر في فشل الدولة في إفريقيا و بروز أزمة الدولة كمتغير تابع يراد تفسيره من جهة. ومن جهة ثانية تحليل البناء القيمي للانقسام الإثني المتأصل في هوية الدولة في إفريقيا والذي يبرز في إطار عنف إثنو–هوياتي وأزمة هوية وطنية في مقابل هوية إثنية مرتبطة بذاكرة جماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا.

الكلمات المفتاح: أزمة الدولة؛تسييس الإثنية؛ الدولة الفاشلة؛ النيوباتريمونيالية؛ الزبائنية.

Abstract :

The variables related to the complex social and ethno-identity dynamics influenced the socio-political structure of the state in Africa, especially the role of colonialism, which

created the relations of social change with political change, this influenced the re-shaping of the relationship between the state and society through the politicization of ethnicity and social relations. The process was a reflection of the various neo-patrimonial and patronizing authoritarian practices in the internal interactive field between the power and society mechanisms that produced deep and complex disjointed relationship that led to the emergence of the state crisis in Africa.The study aims analyzing the pattern of interaction between the problem of ethnicity and identity as a independent variable that affects the failure of the state in Africa,the emergence of the state crisis as a dependent variable to be interpreted on the one hand. And on the other hand,an analysis of the value structure of ethnic division inherent in the identity of the state in Africa,which emerges in the context of ethno-identity violence and a national identity crisis in exchange for an ethnic identity linked to the collective memory of the post-traumatic societies in Africa.

Keywords: Crisis of state;Politicization of ethnicity;Failed state;**N**eo-patrimonialism;Clientelism.

رغم اهتمام الباحثين و الأكاديميين المتخصصين بمشكلة أزمة الدولة في إفريقيا إلا أن التحليل ارتكز على المتغيرات الاقتصادية والأمنية،بحيث تقل الدراسات التي تربط عامل الهوية والإثنية بعامل فشل الدولة في إفريقيا وضعف مؤسساتها وعناصرها،وعدم قدرتها على استيعاب الانقسام الإثني داخلها على اعتبار أن

الانقسام الإثني و تسييس الإثنية من قبل الحكم الاستعماري لا يمثل في حد ذاته سببا في النزاع بل أكثر من ذلك متغير سوسيو-سياسي يؤثر بشكل سلبي.

تبرز أهمية الموضوع من خلال دراستنا للأبعاد المركبة لأثر المتغيرات السوسيو-سياسية في بروز أزمة الدولة في إفريقيا،وتحليل الحركيات المعقدة للعامل الإستعماري الذي شكل مدخل لإضفاء الطابع السياسي على الإثنية ما أنتج طبيعة قيادية تعتمد نظم نيوباترمونيالية وزبائنية مبنية على منطق شخصنة الشيئ العام لخدمة المصلحة الخاصة،هذه العلاقة التي تدعمها الطبيعة العمودية للمؤسسات والهياكل الدولاتية المترسخة حتى داخل البنى التربوية والأسرية في إفريقيا،بالإضافة لتحليل أثر العنف الإثنو-هوياتي في الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة كمدخل لفهم حركية أزمة الدولة من منظور ذاكراتي و هوياتي.و يمكن طرح التساءل التالي كيف أثرت المتغيرات السوسيو-سياسية في حركية أزمة الدولة في إفريقيا؟

للإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

-الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبليا وعرقيا تؤدي إلى ضعف مستوى التجانس الاجتماعي وصعوبة حركيات الاندماج المجتمعي مما ينتج فشل في وظائف الدولة.

-إن الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية ما بعد استعمارية دون مراعات الحدود الانثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي،أنتجت غياب و ضعف فلسفة المواطنة و اختلال في علاقة الدولة بالمجتمع وبالتالي أزمة الدولة.

2-المتغيرات السوسيو-سياسية و طبيعة أزمة الدولة في إفريقيا

أزمة الدولة هو بحث وغوص في الأعماق القيمية، الفكرية، الثقافية، الحضارية المتصلة أيضا والكامنة في البناء الثقافي،الاجتماعي والسياسي للدولة،و هذا تحليل السلوكات والتصرفات السياسية التي هي عبارة عن بناء محدد لأفكار،قيم ومعايير،يستقبلها المجتمع وهي أساس الفهم والتفسير. إذا البحث عن مضامين أزمة

الدولة في إفريقيا يجب أن ينطلق من تفكيك هدا النسق المعرفي لصورة الدولة في الثقافة الإثنية و الكولونيالية والحضارية للدولة.

1.2–دور الاستعمار في تغيير البناء السوسيو –سياسي و خلق أزمة الدولة في إفريقيا

وفقا لزارتمان يتم الكشف عن بعض الخصائص أو إشارات التحذير قبل انهيار الدولة،وقد تم تحديد خمسة عوامل على أنها السبب في انهيار الدولة[1]:

–أولا: يتبع القادة السياسة الدفاعية فقط من خلال إبقاء منافسيهم خارج،والتلاعب بالفصائل المختلفة مع التركيز على استراتيجيات التبعية والقمع.

– ثانيا:تمتنع الحكومة عن اتخاذ الخيارات الضرورية ولكن الصعبة، هذا السلوك يمنع اتخاذ قرارات عاجلة ويترك الدول وسط أزمة الحكم. وقد يكون سبب التهرب من القرارات إما بسبب عدم الإتساق المؤسسي الذي لا تكفي فيه آليات الحكومة لتحدياتها،و بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي يفتقر فيه القادة أو السياسيون أنفسهم إلى الحزم لاتخاذ مثل هذه القرارات واستمرار الوضع.

–ثالثا:تبدأ السلطة التي تقع في المركز في التقلص لأن الحكومة لم تعد تستجيب لاحتياجات السكان وهكذا يسحب الجمهور دعمهم وتلغي شرعية الحكومة،كما بدأ المركز بإيلاء اهتمام خاص للمجموعات الإثنية أو الإقليمية.

–رابعا:نقل السلطة من المحيط إلى المركز و عدم التداول عليها،يخلق نزاعات إثنية و عنف انتخابي أو عنف سياسي.

–خامسا:يفقد النظام كل سيطرته من قبل الجماعات الإثنية أو الإقليمية الرائدة للسيطرة داخل المجتمع،هذه هي علامة الخطر في نهاية المطاف حيث يتم كسر القانون والنظام باستمرار.حسب زارتمان أدت هذه العلامات الخمسة الرئيسية إلى

(1)- William Zartman,Collapsed States, Lynne Rienner, Boulder,1995,p30.

انهيار الدولة إذا لم تتخذ التدابير الوقائية على الفور،ويضيف أيضا أنه حتى فوات الأوان لا يركز القادة اهتمامهم على خطورة.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن الفكرة القائلة الإرث الاستعماري خلق حوافز للقادة لاستخدام "الفوضى الإثنية كأداة سياسية تؤكد أن دول ما بعد الاستعمار في أفريقيا ورثت القوالب النمطية الإثنية وأنماط القوة الانقسامية الداخلية بين هويات إثنية محددة، مما أدى إلى زرع بذور المنافسة والصراع على طول خطوط الأعراق الإثنية[1]. وساعد هذا الأمر على أن العديد من النخب الرعوية في فترة ما بعد الاستعمار استمرت في هذا الإرث من الانقسام والحكم لحماية قوتها. وقد أتاحت صعود دول الحزب الواحد أو الأنظمة العسكرية غير الحزبية لهؤلاء الحكام أن يحافظوا على الإبقاء على التنافر بين العشائر الإثنية[2]. وقد أدى تراجع حالة الهيمنة والمواطنة الاجتماعية إلى فتح المجال للجماعات الإثنية المتنافسة للطعن في سلطة الدولة ما نتج عنه أزمة الدولة والأنماط الجديدة للصراعات الأهلية.وهناك مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بسمات الهويات الإثنية والقومية تتعلق بمفاهيم المواطنة وتشير هذه المفاهيم أساسا إلى معتقدات الناس حول تنظيم مجتمع وعن من ينبغي اعتباره عضوا في المجموعة الوطنية. وفي إطار أدبيات المواطنة يعترف عادة بمفهومين واسعين بشأن المواطنة:المواطنة المدنية والإثنية حيث ترتبط المواطنة المدنية عموما بمبدأ الإقليم القائم على الولاء السياسي، في حين ترتبط المواطنة الإثنية عادة ب "قانون الدم" وعلى أساس النسب. وفي الآونة الأخيرة تم اقتراح تصور للمواطنة الثقافية تحتل مكانة وسط بين المواطنة المدنية

(1)- Patrick Chabal,Jean-Pascal Dalloz,Africa Works: Disorder as Political Instrument.James Currey, Oxford,1999,p34.

(2)-Gerard Hagg and Peter Kagwanja,Identity and Peace: Reconfiguring Conflict Resolution in Africa,**African Journal on Conflict Resolution,**Special Issue on Identity and Cultural Diversity in Conflict Resolution in Africa,vol 7,no 2,2007,pp. 9-12.

والإثنية.ومن المثير للاهتمام أن الغالبية العظمى من البحوث المتعلقة بمفاهيم المواطنة قد أجريت حتى الآن في المجتمعات الغربية على الرغم من الأهمية الواضحة لهذه القضايا في سياقات أخرى بما فيها السياق الأفريقي.

إن تأثير الاستعمار في القارة الأفريقية له أهميته بالتأكيد في تحليل النزاعات في فترة ما بعد الاستعمار،في المقابل كانت مجتمعات ما قبل الاستعمار في أفريقيا بعيدة فيما يتعلق بمفهوم الدولة الحديثة[1]. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن دور الإثنية في العملية السياسية أي تسييس الإثنية هو ما يفسر الصراع الاجتماعي والانهيار الديمقراطي حيث ترتبط السمة السياسية للإثنية بزيادة المحسوبية الإثنية وإلى انخفاض التعاون بين الإثنيات على المستوى المحلي[2].وعلى الرغم من وجود العديد من المؤلفات التي تربط الإثنية بظهور نزاعات أهلية،ركز عدد قليل من المؤلفين حصرا على السؤال الذي تظهر فيه الظروف الإثنية باعتبارها هوية سياسية بارزة.والواقع أن العوامل التي تزيد من احتمالات نشوب نزاع إثني قد تختلف اختلافا كبيرا عن العوامل التي تزيد من الروح السياسية للإثنية والدليل على أسباب تسييس الإثنية يرتكز في كثير من الأحيان على البنية الإثنية للبلد، أي عدد وحجم المجموعات العرقية.ويعتقد أن البلدان ذات المجموعات الإثنية القليلة والكبيرة تتمتع بطبيعة الحال بمجموعات دعم كبيرة تكفي للفوز بأغلبية في الانتخابات مثلا. ومن ثم من المتوقع أن تقوم هذه البلدان بتعبئة الناخبين على أسس إثنية، وبالتالي فإن الانتماء الإثني يبرز كهوية سياسية بارزة،بل

(1)- Amélie Godefroidt,Arnim Langer,Bart Meuleman,Identities in Africa?:An Analysis of Citizenship Conceptualizations in Ghana.in: https://soc.kuleuven.be/crpd/files/workingpapers/WP%2051%20Towards%20postmodern%20identities%20in%20Africa.pdf,p10.

(2)- Pamela Paglia,Ethnicity and Tribalism: are these the Root Causes of the Sudanese Civil Conflicts? African conflicts and the Role of Ethnicity: a Case Study of Sudan.in: http://www.africaeconomicanalysis.org/articles/pdf/sudan0807.pdf,p15.

على العكس من ذلك يبدو أن الأحزاب السياسية في البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من الجماعات الإثنية الصغيرة، تحتاج إلى تعزيز البرامج الوطنية لجذب أعداد كبيرة من الناخبين. غير أن حجة البنية الإثنية تحددها الأدبيات الإثنوغرافية السياسية التي تؤكد على الغموض والطابع السياقي للهوية الإثنية، وبالتالي تنكر وجود صلة مباشرة بين الهياكل الإثنية وفائدة الإثنية في التعبئة السياسية[1]. وإلى جانب البنية الإثنية هناك بعض الأدلة على أهمية سياسات بناء الأمة للتخفيف من السمة السياسية للإثنية وعلى وجه الخصوص،يعاد تقييم المفهوم المعبر عنه في كثير من الأحيان عن دور الهيكل الإثني بالنسبة للروح السياسية للعرق،وذلك باستخدام معلومات مفصلة عن قواعد الدعم الإثني للسياسيين.[2]

إن البناء الاجتماعي للأشكال الحديثة للإثنية في أفريقيا يتزامن مع تطور هيكل وثقافة الاستعمار، فقد أثرت الخصائص الهيكلية للدولة الاستعمارية وجهاز السيطرة البيروقراطية الاستبدادية والاقتصاد السياسي الاستعماري القائم على المحاصيل النقدية الأفريقية والعمالة المأجورة في أسواق السلع والعمل الرأسمالية، بشكل جذري وإن كان جزئياً عمل على تغيير التنظيم الهيكلي والمكاني للمجتمعات الأفريقية. وتشكل هذه المؤسسات السياق الهيكلي لتشكيل كل من شكل ومحتوى المجتمعات الإثنية، الهويات والمصالح فضلاً عن أنماط التعبئة والتنظيم السياسيين الإثنيين[3].إن إيديولوجية وثقافة الاستعمار لاسيما في تخيل المجتمعات الأفريقية من قبل المسؤولين الاستعماريين والمبشرين الأوروبيين توفر السياق المعرفي السائد لصياغة اختراع القبائل وعاداتها من قبل الأفارقة أنفسهم.

---

(1) - Ibid,p18.
(2)- Pamela Paglia,Op.Cit,p18.
(3)-Bruce Berman,Ethnicity,Patronage and the African State:The Politics of Uncivil Nationalism.**African Affairs**,Vol 97, N 388 ,1998,p308-309.

من هذه النقطة شكل الاستعمار في إفريقيا السياق الأوسع للقوة المؤسسية المركزية في تنظيم وإنتاج وتوزيع الموارد الاجتماعية كما شكلت التغيرات المصاحبة في المعايير الاجتماعية للوصول إلى تلك الموارد، والفروق الهيكلية الاجتماعية الناتجة بين الأفراد والمجتمعات. من خلال تحديد قواعد السلوك التي حددت للأفارقة ما هو مطلوب وممنوع ومسموح به، وضعت الدولة الاستعمارية خيارات الأفراد من خلال بناء الأوضاع الاجتماعية،الاقتصادية والسياسية، تعيين أدوار وهويات فردية،وتحديد اختيار الأهداف والاستراتيجيات والسلوكيات[1]. وبذلك حددت تلك الدولة السياقات الإستراتيجية التي كانت فيها الإثنية بارزة أو العكس وشكلت خيارات الجهات السياسية الفاعلة فيما يتعلق بكل من العلامات الموروثة للإثنية والأشكال التنظيمية التي تم التعبير عنها. وهذا بدوره شكل نطاق السياسات الإثنية وعلاقتها بالانشقاقات الاجتماعية الأخرى إضافة للتفاعل المعقد للهويات والمصالح الإثنية[2].و بالضبط كيف حدث هذا في سياقات تاريخية محددة يعتمد على الخصائص الهيكلية الفعلية للدول المستعمرة مع التناقضات البنيوية الأوسع والصراعات التي ناضلوا للسيطرة عليها، والطريقة المميزة التي استندت بها القوة الاستعمارية في المجتمعات الأفريقية الأصلية.

يمكن القول أن الدول المستعمرة لم تستفد سوى من التحولات الجزئية نحو الأشكال الرأسمالية للعمل والملكية والإنتاج، إضافة لذلك فقد انتشرت التحولات بشكل غير متساوٍ داخل الأنساق الاجتماعية، وكان هذا نتيجة لكيفية تشكيل القدرات المحدودة للدولة بالطريقة التي تعاملت بها مع التناقض المركزي بين تعزيز التراكم الرأسمالي والحفاظ على فاعلية تعاقدية.حيث نتجت معضلة بالأساس تؤكد أن الدول الأكثر استعمارية لم تحقق التنمية نتيجة للسمات المركزية للاقتصاد السياسي

(1)- Ibid,p310.
(2)- Idem.

الاستعماري باستخدام الإكراه الاقتصادي لإقامة أساس أسواق العمل والسلع الأساسية، أنتج تعطل المزيد من المجتمعات الأفريقية والحفاظ على سيادة القانون والنظام الاستعماري.كانت الأنظمة الاستعمارية متناقضة بشكل ملحوظ حول دفع التطور الكامل للرأسمالية الزراعية التي كانت ستشمل عملية تراكم بدائي حيث فقدت كتلة الفلاحين الأفارقة الوصول إلى الأرض.فحتى عهد التنمية في حقبة ما بعد عام 1945 كانت غير راغبة وغير قادرة على الضغط إلى أبعد من النقطة التي كان فيها الإنتاج الإفريقي أو العمالة الكافية متوفرين تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة في إفريقيا[1].

يعتبر اعتراف المستعمر بالاختلافات بين المجموعات الإثنية الكثيرة والتي كان من بينها تجريد شعب تلك القيم والممارسات التي كانت حتى الآن بمثابة وسائل للهوية الاجتماعية والتضامن،هذا الانهيار التام للوعي الأخلاقي نتيجة تفسخ عميق للفلسفة المجتمعية الأفريقية الأصلية التي تركز على الإنسان الأمر الذي أدى حتما إلى انحلال مستمر في الوضع السوسيو-سياسي الأفريقي الذي يتفاقم الآن بسبب الانخفاض الهائل في الجدوى الاقتصادية[2]. وكان الهدف من هذه الحيازة السوسيو- ثقافية وضع شعب المستعمرات تحت السيطرة التي من شأنها أن تجعلهم غير قادرين على التشكيك في الممارسات الاستعمارية والافتراضات التي استندوا إليها، والهدف صياغة السياسات التي سيكون تنفيذها موجه نحو التوصل إلى توافق جديد في الآراء بين مختلف الشعوب التي جمعوها لتشكيل أراضي استعمارية جديدة.وهذا خيار لم يكن المستعمرون مستعدين لقبوله لأنه يمكن أن يستخدم في نهاية المطاف للتشكيك في شرعية سلطتهم. وبالتالي اعتمد المستعمرون الانقسام ونظام الحكم في أقاليمهم،مما أدى إلى تفرقة الشعب بما فيه الكفاية في مستعمراتهم بالنسبة إلى أولاديبو فإن ما قام

(1)- Bruce Berman,Op.Cit,p311.
(2)-Pamela Paglia,Op.Cit,p11.

به المستعمرون فيما يتعلق بتكوين الدولة هو الجمع بين أراضي الناس المتميزين رسميا لتشكيل أقاليم استعمارية[1].

2.2–تحليل أزمة الدولة من خلال إضفاء الطابع السياسي على الإثنية من طرف المستعمر كآلية لتفكيك و فشل وظائف الدولة في إفريقيا

من خلال ما سبق يعتبر العنصر الإثني عامل بارز سياسيا في بلد ما و يشير إلى الهيكل الإثني للبلد أي عدد وحجم المجموعات الإثنية، وينظر السياسي إلى بناء قاعدة دعمه من مجموعات إثنية محددة وتوزيع الموارد التي كان الوصول إليها من خلال موقفه السياسي إلى أتباعه.ولذلك فإن المجموعة الإثنية التي تشكل قاعدة الدعم يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية لتشكل أغلبية فائزة[2]. وبشكل أدق يصف بيتس الجماعات الإثنية بأنها شكل من أشكال الائتلاف الأدنى الفائز، وهو ما يكفي لتحقيق فوائد في المنافسة على الغنائم ولكن أيضا صغيرة بما فيه الكفاية لتعظيم قيمة الفرد من هذه الفوائد،ويبدو أن حجة الحد الأدنى من الائتلافات الفائزة تربط الهيكل الإثني للبلد بتسييسه الإثني. وفي البلدان التي تسكنها مجموعات إثنية قليلة وكبيرة، قد يجتذب السياسيون أغلبية فائزة من خلال التركيز حصرا على مجموعة عرقية واحدة.بيد أنه في البلدان التي يوجد بها عدد كبير من الجماعات الإثنية الصغيرة،لا يستطيع السياسيون تعبئة مؤيديهم على أسس الإثنية، وقد يقررون بالتالي التركيز على البرامج الوطنية الأوسع لتشكيل أغلبية فائزة[3]. ومن المهم أن نلاحظ أن

---

[1]-Ibid,p12.

[2]-Anke Weber,The Causes of Politicization of Ethnicity:A Comparative Case Study of Kenya and Tanzania. Center for Comparative and International Studies (CIS), University of Zurich and ETH Zurich. http://www.assh.ch/dms/svpw/Kongress-2010/Papiers_2010/PPS/Weber---The-Causes-of-Politicization-of-Ethnicity,p15.

[3]- Anke Weber,Op.Cit,p15.

هذه الأمثلة الأفريقية على الاندماج تستمد إما من الفترات التي كان فيها العنصر الإثني في السلطة على المستوى الوطني أو خلال الحقبة الاستعمارية، عندما ولدت سياسات الحكم غير المباشر حوافز قوية للأفارقة لاستيعابهم في الأساس الإثني المهيمن في منطقة إقامتهم. وعلى النقيض من ذلك،فعندما لا تكون النوى الإثنية في السلطة فإن الأعضاء الذين استوعبوا سابقا قد أعادوا في كثير من الحالات إحياء هوياتهم القديمة، وبالتالي استنزافهم الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الاستياء بين أفراد الجماعة الإثنية الذين تراجعت أعدادهم[1].

وقد أدى هذا التركيز على الفصل بين المجموعات الإثنية إلى خلق إحساس جديد بالوعي المجتمعي والهوية بالنسبة للشعوب التي لا توجد فيها،ووفر تركيزا رمزيا وإثنيا جديدا لكل مجموعة. وبطبيعة الحال لم يقتصر الأمر على تعقيد مهمة استخدام عناصر متنوعة في كل مستعمرة في كل متماسك، بل أصبح أيضا مصدرا للعديد من الصراعات التي تهدد الحياة، والتي كانت تتكاثر وبالتالي عرقلت عملية التنمية المجتمعية والتضامن الاجتماعي في العديد من البلدان الأفريقي بعد عقود قليلة من الاستقلال،ولدينا أمثلة على هذه الصراعات في دول مثل ليبريا والصومال والسودان وزائير ورواندا وكوت ديفوار وسيرالون ونيجيريا وغيرها. يمكننا أن نقول إن آلية "الانقسام والحكم" التي اعتمدها المستعمرون الأوروبيون وسعت المسافة الاجتماعية بين المجموعات المجتمعية وبالتالي عززت في بروز العامل الإثني[2].

وعلى الرغم من أن الاستعمار كنظام استغلالي وقمعي للشعب الأفريقي وموارده إلا أنه أنشأ طبقة برجوازية في أفريقيا على شكل قوميين تشكل سياساتهم وأنشطتهم

(1)- Green Elliott,Ethnicity, national identity and the state:Evidence from sub-Saharan Africa. British Journal of Political Science**,2017,**p08.
(2)-Idem.

جزءا من الصراعات الإثنية في أفريقيا، عندما اكتسبت العديد من الدول الأفريقية استقلالها لم يكن القوميون الذين استولوا على القيادة من المستعمرين مهتمين فقط باستبدال الأوروبيين في مناصب قيادية في السلطة والامتيازات بل كذلك كسب فرص لأنفسهم وذويهم تمكنهم من نهب موارد الدول، والتأكد من أن الفرص والفوائد الموجودة في الولايات محفوظة للأشخاص من نفس العرقية أو القبلية[1]. ففي دراسة نولي التي يحدد فيها الأسس المادية للإثنية يبين أن الاتصال بين الجماعات الإثنية لا يثير بالضرورة صراعات عنيفة خاصة عندما يكون هناك تقسيم اجتماعي واقتصادي للعمل والتبادل. ومن الجدير بالذكر أيضا وجهة نظره متعددة التخصصات التي تستمد من نهج الاقتصاد السياسي وتمكنه من الجمع بين الأدلة من الدراسات التاريخية، الأنثروبولوجية، النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لدعم حججه حول أصول وبلورة واستمرار الإثنية[2].ومع ذلك هناك ميل لإعفاء الطبقات الثانوية في امتياز دور الطبقات البرجوازية مما أدى إلى ما يسميه هودجكين Hodgkin على نحو ملائم النخبة الذكية إضافة أن الإثنية هي نتيجة منطقية للتنمية الرأسمالية التابعة.

إن اعتماد الحكام الاستعماريين على الوكلاء المحليين للتعامل مع معضلة الحفاظ على السيطرة بتكلفة منخفضة لم يعزز قوة هؤلاء الوكلاء المحليين فحسب،بل شجعهم أيضا على التمييز بين مجموعاتهم من تلك التي لا تتمتع بها السلطة الاستعمارية، إما عن طريق إعادة الدمج وإعادة التحديد أو مؤشرات موضوعية قائمة على الانتماء الإثني، أو عن طريق إبراز الاختلافات الطفيفة بين المجموعات. وسعى الحكام المستعمرون إلى تحقيق فوائد إضافية في تكلفة الحكم من خلال إنشاء وحدات

(1)- Ibid,p10.
(2)- Green Elliott,Op.Cit,p10.

إدارية تجمع بين فئات اجتماعية متباينة في بعض الأحيان، وتيسر في بعض الأحيان الجمع وإعادة تعريف العلامات الإثنية المتميزة لإنشاء مجموعات جديدة وأكبر (مثل إيبوس في جنوب شرق نيجيريا)، ولكن معظمها يغلف مجموعات متنوعة ثقافيا داخل الوحدات الإدارية ويهيئ المجال لظهور اختلافات بارزة سياسيا بين المجموعات وفيما بين المجموعات.وفي حالات أخرى يميز الحكام الاستعماريون بعلامة إثنية واحدة (على سبيل المثال قرية الأجداد) لتعزيز هويات إثنية موزعة مكانيا ومرسخة،ومن ثم هويات إثنية مجزأة على هويات أخرى (مثل الدين) التي يمكن أن تعزز جماعات إثنية أوسع وأكثر شمولا[1]وقد شكلت السياسة الاستعمارية بشكل غير مباشر تشكيل المجموعات الإثنية والهوية من خلال إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أوسع نطاقا مرتبطة بالتحديث والتنمية.وبهذه الطرق المختلفة أثبت الحكم الاستعماري أهمية مجموعة واسعة من المعايير غير المتجانسة لتشكيل هوية المجموعات الإثنية، مما يساعد على زيادة بدلا من الانخفاض الحفاظ عل التنوع الكمي المتاح للعلامات الإثنية الموضوعية في ثقافة المجتمعات الأفريقية،وتعزيز القيود الهيكلية الاجتماعية على بناء مجموعات إثنية كبيرة ذات هوية متماسكة[2]. كانت الفترة الاستعمارية واحدة من التغيرات السريعة نسبيا التي أثرت في المجموعة الإثنية والسياسية وبناء الهوية،وتزايد تسييس هذه الجماعات والهويات مع ظهور القومية الأفريقية في الجزء الأخير من الفترة وما تلاه والوتيرة السريعة لإنهاء الاستعمار.كان تحفيز هذه الزيادة صفقة الاستقلال التي تم التوصل إليها بين الحكام الاستعماريين المغادرين والزعماء الوطنيين الأفارقة الناشئين الأمر الذي يتطلب من هذه الأخيرة

[1]-Ukoha Ukiwo,(2005),On the Study of Ethnicity in Nigeria. Crise Working Peper No. 12 ,June. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.862.9596&rep=rep1&type=pdf

[2]-Idem.

إظهار الدعم الشعبي في الانتخابات الديمقراطية المخطط لها كشرط للسيطرة على حكومات ما بعد الاستعمار.

وقد اختار القادة الوطنيون الذين يفتقرون إلى الوقت والمهارة لتنظيم حملات انتخابية جماهيرية غير طائفية إستراتيجية فعالة من حيث التكلفة للتعبئة الانتخابية لمجموعاتهم الإثنية السياسية،غير أن التعبئة الانتخابية لهذه الجماعات كانت تتطلب بناءها،وليس جماعات متماسكة بل كجماعات متآزرة دون استيعاب كامل للمجموعات المحلية المختلفة والهويات التي شيدت ودمجت في ظل الحكم الاستعماري[1].وهكذا فإن السمة المميزة للمجموعات الإثنية السياسية التي ظهرت في البلدان الأفريقية عند الاستقلال وبرزت بشكل بارز في سياسات ما بعد الاستقلال كانت وجود انقسامات بارزة بين المجموعات السياسية وعادة ما ينطوي التشكل الناتج عن المجموعات الإثنية السياسية على ما يلي[2]:

– تغيرات ملحوظة في حجم المجموعة،بحيث لا تشكل أي مجموعة إثنية سياسية رئيسية أغلبية صريحة في بلد ما،على الرغم من أن بعضها يشكل تعدادات كبيرة.

–تنوع كبير في كمية العلامات الإثنية المتاحة، بحيث أنها، حتى وإن كانت تنتج اختلافات إثنية بارزة سياسيا، فإنها تنتج أيضا تغيرا بارزا سياسيا داخل الجماعة وتقتصر الاختلافات الثقافية بين التجمعات الكبيرة لهذه الجماعات.

وتجمع هاتان السمتان بين مورفولوجيا المجموعة الإثنية السياسية مع إقامة الدولة لمطالب إثنية سياسية لتشجيع التنافس المجتمعي كنمط نموذجي للتفاعلات السياسية التي تشكل فيها المجموعات والهويات الإثنية السياسية موردا استراتيجيا فعالا من حيث التكلفة لتنظيم المنافسة والتمثيل في الدولة والوصول إليها. ويؤكد الخلاف

(1)- Gerard Hagg and Peter Kagwanja,Op.Cit,p13.
(2)-Idem.

الطائفي على ارتفاع تكاليف البدء في تشكيل المجموعات الجديدة وبناء الهوية، مما يثبط أصحاب المشاريع السياسية عن المبالغة في الاختلافات الثقافية بين المجموعات ويشجعهم بدلا من ذلك على الحفاظ على هويات جماعية قوية تستدام استراتيجيا من خلال قدرتها على الوصول إلى الدولة وضمان قيمتها.

أصبحت الإثنية محورية بالنسبة إلى الانقسام الاستعماري والحكم الذي يستخدم لأغراض السيطرة السياسية وإنفاذ الضرائب واستخراج الثروة.حيث عمدت الدولة الاستعمارية منح معاملة تفضيلية بين المجموعات الاثنية من خلال تعيينات السلطات المحلية أو الموظفين الإداريين في المكاتب الاستعمارية على سبيل المثال،أعطى الاستعمار البلجيكي والفرنسي التنافس السلبي إلى هوية قبيلة التوتسي في رواندا ضد هوية القبائل البانتو للهوتو وقد أرسى هذا التصنيف المعيب الأساس للتنافس الإثني والصراعات التي توجت بالإبادة الجماعية في عام 1994. وقد أدى التلاعب الاستعماري في الإثنية إلى مجتمعات أفريقية ما بعد الاستعمار مع استقطاب فئات المستوطنين (المهاجرين) والأصليين (السكان الأصليين) وقد أصبح المحور الذي يدور حوله العنف الإثني في رواندا أو في كينيا[1].

ويشير هذا التحليل إلى العملية التي تسعى الأطراف السياسية الفاعلة في أفريقيا إلى تحقيق أقصى قدر من عائداتها على حالة الارتباك وعدم اليقين وأحيانا الفوضى التي تتسم بها معظم السلطات الأفريقية.إن استخدام وإنشاء شبكات شخصية غير رسمية للعميل أمر أساسي في حججهم. وبالنسبة لشابال ودالوز قد تشمل هذه القرابة،والشعوذة،وأشكال الهوية الإثنية أو الدينية التي هي نتيجة عقلانية مختلفة واستحداث أشكال مختلفة من الفوضى التي تكون أكثر انسجاما للحفاظ

[1]- Patrick Chabal,Jean-Pascal Dalloz,Op.Cit,p35.

على الروابط الاجتماعية التي تعمل في أفريقيا[1]. وضمنا في حججهم أن شرعية الحكم تعتمد على تحقيق نمو اقتصادي سريع وخلق فرص عمل أكثر من استيعاب فصائل النخبة القوية وتتمثل إحدى وصفات السياسة الرئيسية للنموذج في أن إدخال التحرير الاقتصادي والسياسات الانتخابية المتعددة الأحزاب من المرجح أن يتيح المجال الأكبر لرجال أعمال الجريمة مثل أمراء الحرب، والراعيين السياسيين الرفيعي المستوى الذين يستخدمون الفوضى والعنف لتراكم رأس المال لتزدهر أعمالهم حيث أن سياسات التحرير هذه تميل إلى تعزيز قوة النخب الريادية الظالمة.

3–العلاقة الديناميكية بين أزمة الدولة وطبيعة المتغيرات السوسيو–سياسية في إفريقيا

يمكن إبراز العلاقة الديناميكية بين أزمة الدولة في إفريقيا و طبيعة المتغيرات السوسيو– سياسية التي تطرقنا لها في الجزء الأول من خلال تحليل بعض من التفاعلات السلبية الخاصة بالممارسات التسلطية التي تمارسها السلطة و التي شطلت بروز فشل في وظائف الدولة بحد ذاتها، انتقالا لتحليل أزمة الدولة من منطلق أثر العنف الإثنو– هوياتي في الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة كون الذاكرة الجماعية مدخل أساسي لفهم طبيعة نتائج دور الاستعمار و السلطة التابعة في بروز أبعاد جديدة يمكن من خلالها إيجاد حلول لهذه الأزمة.

1.3–النظام النيوباتريمونيالي، الزبائنية: تحليل في إستراتيجية إدارة وظائف الدولة الفاشلة في إفريقيا

إضافة إلى الطبيعة القيادية التسلطية التي دعمت أسس التسلطية الحمائية كمبدأ أساسي للسلطة، فكلما طال المستبد في السلطة وترسخت أركانه قلت حاجته إلى

[1]- Jeffrey Herbst,States and power in Africa: Comparative lessons in authority and control.Princeton University Press,United Kingdom,2000, p35.

الاعتماد على الاستخدام الصريح للقوة، أي تطوير أشكال جديدة للشرعية،هذه التسلطية تسعى غالبا للحفاظ على الوضع القائم وموقع المنتفعين[1]. وذلك حتى لو تطلب ذلك التدخل بالقوة عن طريق فرض البناءات والمؤسسات القسرية القادرة على استخدام العنف تحقيقا لمصالحهم بعيدا عن النصوص الدستورية والقانونية، مما يزيد من ترسيخ الأنظمة النيوباتريمونيالية والزبائنية هاته الأخيرة التي تفرض وجود نقص وعجز علاقات عمودية وانتقائية بين هاتين الهيئتين. فالنظام السياسي الزبائني يشير إلى حقائق انتقالية(انعدام الأمن الاقتصادي ومستوى المعيشة الاجتماعي) وإلى معطيات هيكلية(ممارسات سياسية نيوباتريمونيالية وخاصة التنظيم المقطعي للمجتمع) تخلق فضاءات خارجية عن القانون، وشبكتين مستفيدتين بطريقة مباشرة من حالة الفوضى والاضطرابات القائمة في إطار الدولة الردعية[2]:

-الأولى:تعمل بشرعية وبصورة مرئية نسبيا، وإن كانت شكلية، وتكون بيد البارونات الكبرى الذين يسيطرون على أهرام الزبائنية.

-الثانية:تتبنى أعمالا منوعة قانونا في سرية وخفاء تام تحت قيادة البارونات الصغرى، وهناك تشابك المصالح والتعاملات،فهذا يمثل وساطة بين مركز السلطة والمحيط الذين نبعوا منه في إطار المحاولة لزيادة الاستيلاء والتفوق لتحقيق المصلحة بخوصصة العنف وتوظيفه،والذي أعلن عن نهاية احتكار الدولة لممارسته بالمفهوم الفيبري فتعدد مراكز توظيف العنف وتدعمت قدراتها وتنوعت ممارسته بين:

-خلق فوضى كلية.

---

(1)- van de Walle,The Democratization of Political Clientelism In Sub-Saharan Africa. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.536.4738&rep=rep1&type=pdf,p15.

(2)- Idem.

–مأسسة رقابة العنف المشروع، وفي الإطار الذي يستحوذون على أكبر قدر من سلطات التقييد والحماية باستعمال قوتهم، إما عن طريق التكفل بدور المحامي أو فرض ضغوطات بشكل رسمي،ولكنها غير حقيقية فلهم القدرة على تقييد العمل والفعل المراد لقوى النظام الرسمية تحت حماية الأنظمة العسكرية.

هذه الدول في إفريقيا قائمة على درجة ضعيفة من المأسسة وعدم الاستقرار غالبا ما يفسر باللاتوازن الهيكلي بين درجة عالية من المشاركة السياسية، ودرجة ضعيفة من مأسسة السلطة التي تقوم على التسيب العام للقوى الاجتماعية والمؤسسات في بيئة يميزها غياب درامي لهيئات الوساطة القادرة على إدارة وتنظيم النزاعات[1].

في ظل مسارات التحديث المعاصرة و تزامنا مع التوجهات الاستثمارية و برامج التصحيح الهيكلي حاول صامويل نوا إيزنشتات Samuel Noah Eisenstadt إيجاد بعض الخصائص في وظائف المجتمعات المعاصرة في إفريقيا فبسبب سيطرة قوية لمنطق سياسي متمركز حول شخص الحاكم فإن همته المجتمعات تعيد إنتاج نموذج سيطرة مشخص متوجه أساس إلى الحفاظ وحماية النخبة الموجودة في السلطة، و هته النخبة تعمل جاهدة و فق إستراتيجية تستهدف الحد قدر الإمكان من وصول المحيط إلى الموارد التي يسيطر عليها المركز والتأكد من احتكار التمثيل والتحكم خاصة في عملية التحديث الاقتصادي التي تعمل جاهدة على تشجيعها حفاظا على شرعيتها،لكن في الوقت ذاته احتواء هذا التحديث بشكل يمنع بروز نخب منافسة تكون قادرة على المطالبة بالسلطة[2].ومن جهة جون فرانسوا ميدارد

[1]- Samuel Noah Eisenstadt,(1973);Post-Traditional Societies and the Continuity and ReconstructionofTradition.**Daedalus**,Vol.102,No.1,pp12-15. https://www.jstor.org/stable/20024107?seq=1#page_scan_tab_contents

[2]-jean françois médard,patrimonialis,neo-patrimonialis and the study of the post-colonial state in subsaharian Africa. http://ojs.ruc.dk/index.php/ocpa/article/download/3642/1822.p15.

Médard Jean-Francois الذي يتحدث عن الدولة النيوباتريمونيالية في إفريقيا حيث يرى أن الدولة في إفريقيا ظاهرة من الصعب ضبطها و تحديدها في السياق الإفريقي،هناك دائما غموض في طرح مسألة طبيعة هذه الدولة إلى حد التشكيك في وجودها تماما و هو ما شكل الصعوبة الأساسية لدراسة الدولة في إفريقيا،أي أننا لا نعرف عما نتحدث فالتعبير غالبا ما يستخدم كمرادف للنظام السياسي في معناه الواسع و ليس في معناه التقني، ولم يتم التوصل إلى صيغة تمكننا من إطلاق مصطلح دول على الدولة الإفريقية،بفعل المفارقات التي تتميز بها والتي تجعلها تختلف عن الدول الغربية.هنا يقول جون فرانسوا ميدارد نحن إزاء ظاهرة غامضة و متناقضة و يطرح تساؤل: هل الدولة الإفريقية تعبر عن واقع أم عن وهم؟ يجيب جون فرانسوا ميدارد ويقول أن الدولة الإفريقية تعبر عن وهم من خلال أنها تتميز بضعف قدراتها التنظيمية فضلا عن ضعفها في إنتاج و تنفيذ السياسات العامة، في المقابل هي واقع موجود من خلال مؤشر الصراع على السلطة و تأثيرها الكبير في المجتمع الإفريقي،حتى في حالات عدم سيطرتها على أقاليمها وسكانها فهي على الأقل تمثل واقع رمزي موجود في أذهان جميع المواطنين وليس النخبة فقط، بمعنى أن الدولة في إفريقيا هي واقع من ناحية المؤسسات فهي تعبر عن وجود مادي، أما من ناحية الممارسة الفعلية للوظائف فهي وهم، و هنا يصفها برتراند بادي بالسيادة الوهمية[1].

هنا شكلت النيوباتريمونيالية منظورا لفهم طبيعة هذه الدولة الإفريقية خصوصا على مستوى وظيفتها و مسؤوليتها و يرى جون فرانسوا ميدارد أن النيوباتريمونيالية تشكل القاسم المشترك للممارسات المختلفة و لخصائص الحياة السياسية الإفريقية و التي تعرف الرشوة،القبلية الجهوية، الزبونية، الفساد، سواءا كانت قائمة على التبادل

[1]- jean françois médard,Op.Cit,p15.

الاقتصادي أو الاجتماعي، والسلطة الجيدة حسب ميدارد هي السلطة الديمقراطية المحترمة للحقوق والحريات والمكرسة لخدمة الصالح العام، أما السلطة السيئة فهي سلطة طاغية، باتريمونيالية،فكل هذه الخصائص تندرج ضمن مفهوم عام و شامل هو النيوباتريمونيالية، فهذا الأخير يمكن أن يستخدم كنمط مثالي، بحيث نستطيع من خلاله قياس الواقع بواسطة الملاحظة[1].فالممارسات النيوباتريمونيالية تندرج كلها ضمن العلاقة بين الدولة والتنمية أو ما يعرف بعملية النمو السياسي، فالدولة الإفريقية لا تكمن أهدافها وغاياتها بتحقيق التنمية وحسب و إنما في تراكم الموارد الاقتصادية و السياسية لأصحاب السلطة، كما أن الممارسات النيوباتريمونيالية• ليست لاعقلانية ولكن العقلانية توجد في المجال الاقتصادي، لكن مع وجود تناقض بين المنطق السياسي و الاقتصادي للتنمية،ووجود تناقض خاص داخل المنطق السياسي نفسه والحفاظ على الموارد السياسية لتكريس منطق الرجل الزعيم Big man و كما أشار إليه إيزنشتات أن المجتمعات في إفريقيا محكومة بمنطق سياسي يقوم على حصر الدولة والسلطة في شخص الحاكم بحيث تم إعادة إنتاج نموذج الهيمنة المشخصة بهدف حماية مصالح النخبة الحاكمة والحفاظ عليها لضمان احتكار التمثيل السياسي كان لابد لها

---

[1]- jean françois médard,Op.Cit,p15.

•النظام النيوباتريموناني وحسب الباحث ديرازو هارمن Durazo Herrmann فيقوم على المزج بين القوة التحكيمية، الشرعية القانونية العقلانية والشرعية التقليدية، وبالتالي فإن الممارسة الاستبدادية مكون أساسي من مكونات الحكم النيوباتريموناني، الذي يبقى أهم ما يميزه حاجته إلى الوساطة السياسية Political Mediation.حيث تتطلب ممارسة السلطة في المجتمعات غير المتجانسة وجود فاعل ومؤسسات قادرة على التفاعل مع مختلف الفئات الاجتماعية وهي الفرصة لظهور النخب النيوباتريمونالية التي تحتكر مجال الاتصال السياسي داخل المجتمع إلى الدرجة التي تترسخ فيه القناعة لذا هذه الفئات بأن هذه النخب هي الفاعل الوحيد الذي لا غنى عنه، وبذلك يقود عدم التجانس الاجتماعي بهذه النخب إلى إعادة بناء شبكة من الائتلافات الاجتماعية المعقد والهشة التي تخدم مصالحها والتي تعتمد في بقائها فقط على المصادر المادية.

من أن تبحث عن إستراتيجية جديدة لتثبيت مركزها و هذا يتطلب الحيلولة دون وصول الموارد من المركز إلى المحيط،والتحكم في صيرورة التحديث الاقتصادي من اجل تثبيت شرعيتها، مع العمل على ميلاد نخب جديدة منافسة تطالب بحقها في السلطة والتمثيل السياسي.إن نموذج من هذا الشكل يعطي اتجاها محددا لسياسة توزيع الموارد التي تكون تحت السيطرة المطلقة للسلطة السياسية سيتم توزيعها بشكل يتوافق تمام مع إستراتيجية النظام السياسي القائم، فبدل أن يخضع هذا التوزيع كمنطق اقتصادي قائم على الإبداع،فإن سياسات توزيع الموارد تستخدم أولا للحفاظ على الدعم والتأكيد الذي يتوفر عليه النظام، فهي بذلك تبقى خاضعة و تابعة لخطط النخبة السياسية التي تستفيد في الوقت ذاته وتسلك القدرة على الوصول بشكل مباشر كالثروات و تنمي سطحها الاجتماعي من خلال تحصيل ادوار وسلطات في إطار الحياة الاقتصادية.فالممارسة النيوباتريمونيالية تسمح بتقوية موارد الجماعة المتواجدة في السلطة كما تسمح بمبادلة هذه الموارد بدعم أفراد ذو مكانة متميزة (أصحاب نفوذ، نقابيين، قادة رأي) فالنيوباتريمونيالية تشير إلى مختلف الممارسات التي تقوم بها النخب الحاكمة في إفريقيا[1].

ولقد اتبع جوزيف ريتشارد Richard Joseph طريقة مشابهة عند دراسة حالة نيجيريا و التي يظهر فيها حالة من التسييس الشديد للحياة الاجتماعية و قام ببناء مفهوم The prebend political system أين يشير إلى حالات يتنافس من خلالها الفاعلون السياسيون بهدف الحصول على مواقع في السلطة بغية توظيف هذه المناصب لأهداف الشخصية أو خدمة مصالح الجماعات التي تؤيديهم، هذا الطرح يكشف لنا عن النمط الذي من خلاله تتفاعل السلوكات السياسية الاقتصادية

[1]-Daniel Bach et Mamoudou Gazibo,L'État néopatrimonial:genèse et trajectoires contemporaines. http://www.lam.sciencespobordeaux.fr/old/Sindzingre_Chap05_2011.pdf,p09.

والاجتماعية التي نلاحظها في المجتمعات الرأسمالية المحيطية[1].و في دراسة روني لمرشوند René Lémarchand يطبق التحليل عينه في مقاربة العلاقة بين دول إفريقيا الاستوائية ومستعمريها السابقين ليتبين أن هناك علاقة غير متكافئة في التبادل الذي لا يقتصر على مستواه المادي العقلاني بل يتعداه على المستوى الرمزي اللاعقلاني، بل تدعم العلاقات الجماعية في التبعية. و يميز المحلل الإقتصادي روني لمرشوند في دراسة تحت عنوان:**exchange,clientelism and Political development in tropical Africa** بين الممارسات التقليدية **Tribute** و القائمة على تبادل الهدايا في المجتمعات الزراعية أين يلتزم الزليم والمعزب بعلاقات من الثقة المتبادلة و بين التعزيب **Patronage** والتي تمثل حسبه سياسة استخدام موارد الدولة لتوفير مناصب الشغل و خدمات الزبائن السياسيين بهدف إحراز الدعم و التأييد[2].

في هذا الإطار يمكن أن نقدم أفكار وليام رينو كخلاصة لفكرته حول دولة الظل والسياسة الراعية للزبائن من خلال أعماله البارزة:السيادة والحكم الشخصي في زائير (1997)، سياسة التمرد في الدول المنهارة (2002)، الكونغو:من انهيار الدولة إلى" الاستبداد "إلى الدولة الفاشلة"(2006). في هذه الأعمال يدرس مواضيع مثل الإثنية،القومية، والمنظمات التجارية والفساد وسياسة أمراء الحرب في أفريقيا.وفقا لرينو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى فشل الدولة هو وجود الدولة الظل بقاعدة نيوبتريمونيالية التي ترتبط بالمؤسسات البيروقراطية وضمان إثراء النخب الحكومية في المقابل[3]. يعرف رينو دولة الظل كشكل من أشكال الحكم الشخصي؛ وهي سلطة

---

[1]- Daniel Bach et Mamoudou Gazibo,Op.Cit,p09.

[2]– حافظ عبد الرحيم،الزبونية السياسية في المجتمع العربي :قراءة اجتماعية–سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس.بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،ص262.

[3]-William Reno,Corruption and State Politics in Sierra Leone.Cambridge University Press,New York,1995,p09.

تستند إلى قرارات ومصالح الفرد وليس مجموعة من القوانين والإجراءات المكتوبة،على الرغم من أن هذه الجوانب الرسمية للحكومة قد تكون موجودة. وهكذا فإن ظاهرة الدولة الظل هو محض نتاج الحكم الشخصي للقادة[1].فبالنسبة رينو تنص على أن "دولة الظل" تقوم على قدرات الحكام على التلاعب بالوصول إلى الأسواق الخارجية سواء الرسمية أو السرية، وذلك بالاعتماد على الاعتراف العالمي بالسيادة من قبل جهات خارجية،هذا النوع من التلاعب يوفر الحكام لتعزيز قوتهم والسيطرة على الوصول إلى الأسواق الاقتصادية والموارد، ولكن في الوقت نفسه يقوض مباشرة المؤسسات الرسمية للحكومة.في حين فكرة وجود نوع واحد من السياسات الوطنية في أفريقيا فهو يميز بين متغيرين من دولة ما بعد الاستعمار يتخطى الوصف البسيط الجديد. ويجادل بأن الرد على عدم استقرار الزبائنية في بعض الولايات، بما في ذلك كينيا وتنزانيا وزامبيا والسنغال وكوت ديفوار، هو التركيز على السلطة وإضفاء الطابع البيروقراطي على السلطة. وشردت الأحزاب السياسية باعتبارها الموزعين الرئيسيين للموارد الزبائنية من قبل بيروقراطية تحت سيطرة الرئيس. وفي دول أخرى، بما في ذلك نيجيريا وسيراليون وليبريا وأوغندا وغانا والصومال، يرى ألين أن أزمة العميلية لم تحل؛ لم يكن القادة بيروقراطيين،كما أنهم لم يسيطروا مركزيا على الزبائنية وأصبح النظام غير مستقر. ويصف ألين هذه الأنظمة بأنها تفسد السياسة مع طبيعة أكثر انتظاما في السياسة الانتخابية، وأكثر انتشارا وتفككا في الفساد وأزمات اقتصادية أكبر، مع تفكك أكبر للمؤسسات السياسية والوساطة ومن هذه الأنظمة التي تعبر تعبيرا كاملا عن مفهوم بايارت سياسة البطن.

ويرى رينو أن إجراء دراسة أوثق لدولة الظل في أفريقيا يلقي الضوء على العلاقة بين المنظمات الاقتصادية والسياسية.إن عدم القبول الشعبي للنظم في بعض

[1]-Idem.

البلدان يوجه الحكام إلى التخلي عن الدعم والشرعية من المواطنين. وبدلا من ذلك، فإنها تتلاعب بإمكانية الوصول إلى الأسواق وتعزيز قدرتها.وهذا يخلق اقتصاد غير رسمي وسري حيث يسيطر الحكام على جميع أنشطة المواطنين ويستخدمون الاعتراف العالمي بالسيادة كفرصة للاستفادة من الأرباح الشخصية، حسب رينو فإن السلوكيات الفاسدة للحكام تنبع من الصعوبات التي تواجهها خلال فترة إنهاء الاستعمار[1]. وأتاحت فترة إنهاء الاستعمار خلال الخمسينيات والستينيات والاتفاقات الحدودية اللاحقة بين تلك الدول تحت إشراف الأمم المتحدة مرحلة مستقرة للدول الأفريقية. في الواقع خلقت هذه الفترة ما يدعوه هيربست وهو نظام دولي ودود "يسبب السلام بين الحكام ويقودهم إلى تبني سياسات غير فعالة وغير ناجحة. وفقا لرينو مع انتقال السلطة من المستعمرين إلى الدول المستقلة القادة الذين جاءوا إلى السلطة في كثير من الأحيان أظهرت حالة من الخلط في العقل بسبب افتقارهم إلى المعرفة حول كيفية الحكم. ونتيجة لذلك وبمجرد وصولهم إلى السلطة واجهوا تحديات داخلية على الرغم من الاستقرار الخارجي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقع أول انقلاب عسكري في عام 1963 وبحلول عام 2002،حل الحكام العسكريون محل الحكومات المدنية في نصف دول أفريقيا. وفي عام 1999شهدت أنغولا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، الصومال، السودان نزاعات مسلحة كبيرة لتحل محل النظم القائمة نظم عسكرية،ستة من هذه الصراعات استخدمت الجيوش الوطنية والأفراد الذين كانوا في وقت واحد متعاونين من الحكام العسكريين[2]. وأثناء الانتخابات المتعددة الأحزاب ظهرت

[1]- William Reno,Corruption and State Politics in Sierra Leone,Op.Cit,p10.
[2]-William Reno,Shadow States and the Political Economy of Civil Wars".In Greed and Grievance,edited by M Berdal and DM Malone, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers,2000,p24.

أخطار مماثلة في بعض البلدان الأفريقية الأخرى حيث أسفرت انتخابات عام 2002 في زمبابوي عن نزاع داخلي،وفي كوت ديفور قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات وأجبرت على إعادة انتخاب الرئيس في عام 2000. وبالمثل أدت انتخابات زيمبابوي عام 2003 إلى عنف انفصالي في البلاد. ووفقا لرينو فإن المخاطر المحتملة تشجع القادة على تجنب استخدام هياكل القيادة العسكرية المركزية. من خلال التلاعب بصراعات الفصائل داخل الجيوش يبقي القادة منافسيهم ضعفاء وهي تنفذ سياسات شخصية وتدابير موثوقة في سياساتها المحلية. ومع ذلك أدت هذه السياسات إلى الانشقاق داخل السكان حيث وجد القادة أنفسهم يواجهون مجتمعات تضم فصائل متنوعة لا تتعارض مع بعضها البعض.

ووفقا لرينو فإن الاستراتيجية الثانية التي يطبقها الحكام هي توفير أماكن إقامة للأحزاب المختلفة من خلال إغلاق الصفقات غير الرسمية مع المجموعات وشراء الولاءات. ومن أجل تعزيز سلطتهم يوزع الحكام أصول الدولة.وفي حين أن هذا يوفر بعض المزايا الأمنية القصيرة الأجل للحاكم،فإنه في الأجل الطويل يعرضون أنفسهم للخطر عن طريق إيلاء اهتمام ضئيل جدا لاحتياجات السكان،وتظهر مسألة فشل الدولة أو انهيار الدولة وصلتها ب "دولة الظل" في هذه المرحلة[1].

وبما أن القادة يوزعون موارد الدولة بشكل غير مسؤول على نظرائهم المخلصين فإن النفقات على الخدمات العامة تنخفض وتزيد السخط في المجتمع،وتدريجيا تتحول هذه الشبكات التجارية غير القانونية إلى نظم مفترسة وفاسدة.وفي مثل هذه الحالة لا يستطيع الحكام الذين يرغبون في متابعة الإصلاحات القائمة على التحرير الاقتصادي والسياسي القيام بها لأنهم يواجهون معضلة حكام الدول الضعيفة[2]. في هذه الشبكة

(1)-Idem.

(2)- William Reno,Warlord politics and African states_Boulder:Lynne Rienner Publishers,p 15.

الفاسدة يريد الحكام تنفيذ الإصلاحات من أجل توفير النمو الاقتصادي وتعظيم قوتهم،ولكن نظرا لأن الفرص نفسها قد تصبح متاحة للقادة المحليين الذين قد تعارض مصالحهم للحكام فإنها لا يمكن تنفيذ الإصلاحات. وبعبارة أخرى فإن خوف الحكام من أن يكتسب هؤلاء الحكام المصالح والسلطات يتناقض مع الجهود التي يبذلونها للحفاظ على السلطة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للحكام تعبئة الدعم الشعبي ضد رجال محليين من داخل السكان بسبب فقدان الشرعية قبل فترة طويلة.

ويختبر رينو (2006) فرضيته على حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير في الفترة من 1967 إلى 1997)، وهو ما يشير إلى علامات انهيار الدولة المؤسسي. عندما حصلت البلاد على الاستقلال من بلجيكا في عام 1960 كان ينظر إليها على أنها أول دولة فاشلة في العالم مع انهيار النظام العام والعنف الانفصالي. تم منع الجنود البلجيكيين الذين قدموا مساعدات للإدارة الانفصالية وبالتالي تم السيطرة على التمرد،غير أن الانهيار الحقيقي حدث في الثمانينيات نتيجة لسياسات موبوتو وشركائه[1].

ازدهرت زائير في منتصف الستينيات والسبعينات من القرن الماضي بإصلاحات التحديث السريعة التي أجراها الرئيس موبوتو سيسي ساكو وبحلول الثمانينيات حدث الفساد وانحسار الدولة أما في التسعينيات نشأ انهيار الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتساءل رينو عن فشل محاولات التحديث وأثر السياسة القائمة على المحسوبية في انهيار الدولة. ومع ذلك لم يتم الحفاظ على وعود التطور السريع خلال نفس الفترة سادت المنظمات المحلية على سلطة الدولة بسبب فقدان القدرة الهيكلية لتسليم البضائع وكانت السياسة القائمة على المحسوبية حاضرة خلال فترة التحديث. حيث بدأ موبوتو التأكيد على الحفاظ على السلطة الشخصية

[1]-William Reno,Warlord politics and African states,Op.Cit,p15.

و انتشر الفساد من خلال العلاقات غير الرسمية والشخصية يصبح جزءا أساسيا من النظام كله للاقتصاد المخطط وعلى حساب التخلي عن النمو الاقتصادي[1].

فالبنسبة لرينو القادة الأفارقة اختاروا تقويض حكوماتهم من أجل الحفاظ على السلطة السياسية،ومن الواضح أن تراث الحكم الاستعماري مهم في هذا التحليل غير أن هيكل علاقات القوة وطبيعة الموارد يؤديان دورا أكثر أهمية. وفي الوقت الذي تشكل فيه معضلة الحكام الضعفاء تحديات أمام زعيم الدولة والدولة نفسها،فإنها تضعف أيضا الدول غير المستقرة بالفعل وتؤدي إلى فشلها على المدى الطويل.ويشير تحليل رينو أيضا إلى أن الحكام لديهم مصلحة مركزية للبقاء في السلطة. وبالتالي فإنهم يجعلون حياة مواطنيهم أقل أمنا وأكثر فقرا، ويتوقعون أن يسعى المواطنون في النهاية إلى مساعدة الحكام لإنهاء هذه الشروط. ومع ذلك يفقد النظام شرعيته وولاء الشعب لزعيم الدولة أيضا ينخفض[2].

إن نهاية الحرب الباردة وصعود سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي وضعت أنماطا تقليدية من المحسوبية تحت الضغط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث إن عمليات التحرير هذه تقوض أيضا حوافز حكام الدول الضعيفة على إتباع استراتيجيات تقليدية لتحقيق أقصى قدر من السلطة من خلال توليد النمو الاقتصادي وبالتالي إيرادات الدولة. وفي هذا السياق فإن الدوافع والأهداف الاقتصادية ليست هي الاختصاص الفريد لقوات المتمردين، بل يمكن أن تشمل أيضا حكام "دول الظل" الفاسدين الذين يزدادون استخدام العنف إلى "إدارة بيئاتهم الاقتصادية الخاصة" والإثراء الشخصي،وإنشاء شبكات المحسوبية بدلا من توفير المنافع العامة مثل الأمن والإدارة الاقتصادية. يعالج الحكام التهديد الداخلي لسياسة

[1]-William Reno,Corruption and State Politics in Sierra Leone,Op.Cit,p09.
[2]-William Reno,Warlord politics and African states,Op.Cit,p15.

أمراء الحرب من خلال تحويل سلطتهم السياسية إلى وسيلة فعالة لمراقبة الأسواق دون الاعتماد على مؤسسات الدولة الرسمية. يستخدم حكام الولايات الضعيفون تحالفات جديدة ومعززة مع الغرباء لإسقاط العملاء القدامى وتأديب أولئك الذين لا يزالون. ويصف رينو في تحليله لدول وسط أفريقيا أنغولا وسيراليون وزائير وجمهورية الكونغو الديمقراطية كيف استند القادة إلى قوتهم الشخصية واستمدوا ثرواتهم الفردية من التلاعب العلني والسري بالأسواق، تواطؤ المستثمرين الأجانب في قضايا الموارد الطبيعية مثل النفط،السياسة النيوباتريمونيالية بالضرورة معادية للتنمية فالمشكلة المتعلقة بتحليل تشابال ودالوز، على سبيل المثال هي أن ما يشيرون إليه كمشكلة أفريقية محددة هو في الواقع سمة عامة لجميع البلدان النامية التي تمر بعمليات تراكم بدائي وما يرتبط بها من فساد سياسي ويتمثل التحدي التحليلي الرئيسي في تفسير السبب الذي يجعل بعض البلدان قادرة على خلق نتائج إنمائية أكثر في سياق الزبونية والفساد،ولماذا لا تفعل دول أخرى[1].

2.3–تحليل أزمة الدولة من منطلق أثر العنف الإثنو–هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية•• لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا

[2]- Patrick Chabal,Jean-Pascal Dalloz,Op.Cit,p34.

••مفهوم "الذاكرة الجماعية" يمكن أن يحلل على أنه البناء المستمر للذكريات من خلال الصور الثقافية المشتركة،القصص،ومفاهيم الماضي،في تساؤل عن الطرق التي يصور المؤرخين الأحداث في التاريخ الوطني مع الروابط بين ذكريات الأفراد الجماعية في النسق الاجتماعي.في حين أن المحفوظات والذكريات الجماعية ليست هي نفسها فهي بالتأكيد متصلة. يفسر لانغفورد Langford على سبيل المثال: "ألبوم الصور هو مستودع للذاكرة ... [وهو بدوره] أداة للأداء الاجتماعي ويوضح فحص لانغفورد لنقل مجموعات الصور الفوتوغرافية من الأماكن الخاصة إلى المجال العام كيف أن الأجسام (في هذه الحالة صور) تخلق "بيئات تذكارية" جديدة،ومن ثم فإن الصور الفوتوغرافية (والتي يمكن الوثوق بها في وثائق أرشيفية يمكن الوصول إليها) تعمل كمكونات للذاكرة الجماعية و"علامات تاريخية" تسمح للأفراد بالعثور على اتصالات تاريخية وهمية يمكن من خلالها "تخيل" أين كانوا موجودين في مجتمع أكبر.وعلى هذا النحو فإن الأرشيف ليس بالضرورة مبنى ماديا يحتوي على وثائق أو سجلات تاريخية بل هو أي مكان بما في ذلك المنازل الفردية والمساحات الافتراضية،حيث السجلات التاريخية للمكان أو مؤسسة أو

ينتج العنف الإثنو–هوياتي كمنطق معقد ومتغير مركب ناتج عن تأثير عوامل داخلية وخارجية في إفريقيا معضلة في طبيعة تشكيل البعد الذاكراتي للمجتمع ما بعد الصدمة، حيث تعتبر الإبادة الجماعية والتطهير الإثني في إفريقيا أبرز المعطيات التي تعمل على ضعف البنية الهوياتية للمجتمع من جهة،ومن جهة ثانية تشكيل مسار تفاعلي سلبي بين البنيات الهوياتية والعرقية التي تنتج أنماط جديدة من السيطرة أو التغيير الحتمي في البنية الذاكراتية الخاصة بالمجتمع المتضرر من العنف في إطار أزمة الدولة،في هذا الإطار يمكن طرح إشكالية تتمحور حول كيف يمكن أن يصبح للذاكرة دور محوري في مرحلة ما بعد العنف الإثنو–هوياتي كمنطق استراتيجي لإعادة بناء الفهم والإدراك الذاكراتي السلمي لمخلفات العنف بطريقة إيجابية في مجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا؟

يعتبر السؤال الرئيسي هنا هو لماذا أصبح الانتماء الإثني محور العنف بدلا من الانقسامات الاجتماعية الأخرى؟ وبالإشارة إلى مفهوم مامداني للهويات المسيسة يمكن للمرء أن يجادل بأنه في سياق الدولة الحديثة فإن الانتماء الإثني يعمل كمورد يمكن التعبير عنه حول الفهم الجماعي، مما يجعله أداة تنافسية يمكن للنخبة والنخبة

الناس المقيمون،ويمكن أن تؤدي الذكريات المنفصلة إلى تجدد اندلاع العنف وإدامة حواس التظلم بين الجماعات الضحية التي تزيد من خطر هذا العنف محليا وتشوه التصورات عن نزاهة التسوية وتثبط التسامح تجاه العدو السابق.وعندما يكون النظام الجديد الذي ينبثق عن التسوية السلمية ضعيفا فإن أزمة شرعيته قد تشجع على استمرار ذكريات اجتماعية انتقائية وممارسات تذكارية غير رسمية تكرر الانقسامات القديمة وتديم الصراع محليا،وهناك أيضا مشكلة كيفية إحياء ذكرى الضحايا بطريقة لا تجعلهم محاصرين في جراح الحرب.ويشير ميزتال Miztal إلى "مجتمعات الذاكرة" في تلك الذكريات تساعد على وضع حدود اجتماعية وتحديد الهوية الجماعية،هذه المجموعات العائلات،الطوائف الإثنية أو الدينية أمم بأكملها تشكل في جزء منها الذاكرة أي أنها تتكون من وحدات في جزء منها من الشعور الماضي و المصير المشترك الذي تقدمه الذكريات،ولكن هذه المجتمعات تساعد أيضا على تشكيل الذاكرة من حيث أنه يتم الاختلاط في ما ينبغي تذكره وما ينسى،ولهذا السبب توجد صلة قوية بين الذاكرة والقومية.

المضادة إضفاء الشرعية على مطالبتهم بالقوة الاقتصادية والسياسية.ويبدو أن السيطرة على مؤسسات الحكم أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الهوية الجماعية[1].يقدم جان باتيست أن المركزية المفرطة للسلطة السياسية والاقتصادية تؤدي إلى الفساد والمحسوبية؛ ازدراء الأقليات أو على النقيض من احتكار السلطة من قبل جماعات معينة (القبلية والإقليمية) وهذا يؤدي إلى صراع ثقافي،حيث ينشب الصراع الثقافي عندما تريد الجماعات التي تحرم السلطة أن تحصل عليها، على سبيل المثال حيث تريد مجموعة أقلية أن تتقاسم السلطة على قدم المساواة فيما بينها وبين ما يسمى بالمجموعة "العليا"[2]

ويمكن القول إننا نتعامل مع حالات متشابكة من العنف الإثني وتفكك الدولة في وسط أفريقيا،فالعنف الجماعي في رواندا وبوروندي في منتصف التسعينات أعقبه بفترة وجيزة انتشار التنافس الإثني إلى الكونغو المجاورة (التي كانت تسمى زائير آنذاك). فالانقسامات الإثنية شرط ضروري للعنف الجماعي ومن بين هذه التحديات أنه من أجل دعم الحكومات الاستعمارية والحفاظ على الحكم المركزي، استخدم المستعمرون تكتيكات الانقسام والحكم، وبالتالي تسييس الانقسامات الإثنية الموجودة مسبقا وتميز مجموعة واحدة على الآخرين، ويمكن أن تفسر الصراعات "الإثنية" في وسط أفريقيا من هذا المنطلق على أنها نزاعات إثنية للنضال من أجل السلطة ومعركة على الموارد الطبيعية. وقد وصف جون بوين John Bowen بأن الهويات الإثنية في بعض مقاطعات رواندا اعتبرتها القوى الاستعمارية تابعة لها والتي أعلنت أن لكل شخص"هوية إثنية" تحدد مكانه داخل المستعمرة أو نظام ما بعد الاستعمار، وقد

[1]-Patricia Daley,Ethnicity and political violence in Africa.**Political Geography**.Vol25,Issue6,2006,p661.

[2]-Akpovire Oduaran and Henty Johnson Nenty,Learning to live together In sub-Saharan Africa:Linking Cultural Diversity,Conflict Prevention and Resolution Practices. Printed in the United States.https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000163622,p30.

اعترفت القوى الأوروبية لوقت طويل أهمية تأمين الحلفاء من بين السكان الأصليين. وكان الشرط المسبق لإثارة الانشقاق الإثني ومن ثم تقسيم ووضع التكتيكات بإثارة خلافات إثنية بين الجماعات.ومن المؤكد أنه قبل وصول المستعمرين الألمان إلى عام 1899حكم التوتسي الذين يمثلون حوالي 15 في المائة من السكان،على أغلبية سكان الهوتو وعندما استولت بلجيكا على المحمية بعد الحرب العالمية الأولى،وسعت هيمنة التوتسي من خلال تفضيل هذه المجموعة الإثنية على الآخرين.وهكذا فإن القوى الاستعمارية عملت عل تسييس الإثنيات وقدم البلجيكيون التوتسي حظا متميزا في الحصول على التعليم والوظائف، بل وضعوا حد أدنى من المتطلبات للدخول إلى الجامعة وهكذا تم استيعاب أقلية التوتسي كطبقة حاكمة تقليدية في المنطقة بالرغم من أن المجموعتان تتقاسم نفس اللغة والعادات في رواندا[1].

وبالنسبة لرينيه ليمارشاند فإن التفاعل بين الحقائق الإثنية وإعادة البناء الذاتي (أو التلاعب) من قبل أصحاب المشاريع السياسية تقع في جذور الصراع بين الهوتو والتوتسي حيث تم جعل الفئات الإثنية بارزة في المقام الأول في إخفاء الكفاح بشأن المسائل الأساسية للسلطة والموارد وكان إدخال بطاقات الهوية الإثنية من قبل الإدارة البلجيكية في عام 1931 الذي قسم شعب أفريقيا الوسطى إلى الهوتو أو التوتسي أو توا خطوة أولى في عملية تسييس الإثنية[2].

[1]-Raymond Taras and Rajat Ganguly,**Weak States and Ethnic Conflict:State Collapse and Reconstruction In Africa**.In:Understanding Ethnic Conflict.Routledge,2015,p165.

[2]- Gail Weldon,A comparative study of the construction of memory and identity in the curriculum in societies emerging from conflict:Rwanda and South Africa. http://wpdi.org/sites/default/files/memory%20and%20identity%20emerging%20from%20conflict%20Africa.pdf,p190-198.

إن الصراعات على الذاكرة في المجتمع الجديد تثير قضايا تذكر أو نسيان وبناء ذكريات وهويات جديدة مناسبة وكلها في خدمة النظام الجديد.وهناك مسألة حرجة هي ما يحدث للذاكرة "القديمة" في الدولة الجديدة فالذاكرة والهوية موجودة داخل الأفراد، الأسر، المجموعات والأمم وهي دينامية وليست ثابتة، خاصة عندما يكون لها نوايا سياسية مثل إضفاء الشرعية على النظام. على سبيل المثال،في المجتمعات الخارجة من الصراع الذكريات والهويات الوطنية المهيمنة في وقت ما من المحتمل أن تصبح ذكريات مضادة تقع في هويات جماعية يمكن أن تعمل على تقويض الدولة الجديدة وخاصة عندما تفرض ذاكرة أقلية على الأغلبية في جنوب أفريقيا مثلا.إن فهم الذاكرة والهوية هو سياق مهم لفحص بناء الذاكرة والهوية في جنوب أفريقيا ورواندا بحيث أصبحت الذاكرة التي تم تعريفها بطرق مختلفة قضية مركزية في الفهم المعاصر لما يعنيه القيام ببناءالتاريخ، وتصبح الذاكرة تعمل على العديد من المستويات داخل المجتمع:الفرد،الجماعة والمجتمع الأوسع ويرتبط ارتباطا وثيقا بالهوية الفردية والاجتماعية للأمة.إن الذاكرة الجماعية هي التمثيلات المشتركة اجتماعيا للماضي والتي تقاس عادة بمقياس الأمة–الجماعة لأنها وطنية،ومع ذلك فإن المجموعات الصغيرة القائمة على الهوية داخل الأمة يمكن أن يكون أيضا ذكريات جماعية مشتركة،ويمكن تعريف الذاكرة الجماعية أيضا على أنها:التفاعل بين سياسات الذاكرة التي يشار إليها أيضا باسم "الذاكرة التاريخية" والتذكيرات أو "الذاكرة المشتركة" لما شهدت من القواسم المشتركة وهي تقع عند النقطة التي يجتمع فيها الفرد اجتماعيا ونفسيا ويؤكد الهويات الجديدة بعد انتهاء مرحلة العنف[1].

من جهة يعتبر مفهوم الذاكرة المؤلمة ذو صلة خاصة برواندا وجنوب أفريقيا حيث أن كل منهما يقترب من الماضي العنيف ومع التوترات بين تذكره ونسيانه،حيث أدت

[1]- Gail Weldon,Op.Cit,p190-198.

الإبادة الجماعية في رواندا إلى ترك الناجين والجناة على حد سواء آثارا عاطفية ونفسية عميقة واستمرار الانقسامات العميقة القائمة على الهوية والتحديات التي تواجه المصالحة هي انعدام الثقة والشك والخوف من الانتقام،كانت الإبادة الجماعية في رواندا صادمة بوجه خاص مع الضحايا والجناة الذين يعيشون أحيانا تحت سقف واحد،حيث يتقاسم أفراد الأسرة بعضهم بعضا ورافق الإبادة الجماعية اغتصاب واسع النطاق وعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية.فعندما يتعين على بلد ما أن يشرع في ارتكاب جرائم بهذا الحجم،كيف يبدأ بلد ما في بناء ذاكرة مشتركة وهوية جديدة؟ هناك حاجة لإعادة بناء الأمل والثقة على جميع المستويات، ليس فقط في الحكومة ولكن أيضا بين الجيران وأفراد الأسرة.إن الذكريات المؤلمة لما بعد عام 1994 في جنوب أفريقيا هي إرث لأكثر من 40 عاما من العنصرية والاضطهاد المؤسسيين، يسبقها 300 سنة من الفصل الاستعماري والاضطهاد.وقد لا تكون الأدلة على الصدمة واسعة الانتشار بشكل كبير كما في بلد مثل رواندا، ولكن الآثار النفسية لجميع أبناء جنوب إفريقيا عميقة وفي بعض الأحيان يصعب تحديدها ومواجهتها،فبالنسبة للعديد من الذين عانوا من وحشية النظام مباشرة لم يتم إقفال صدمة التعذيب والقتل والاغتصاب[2]. أما بالنسبة لجميع أبناء جنوب إفريقيا يجب مواجهة الهويات الإثنية من أجل تحدي التركة المستمرة للفصل العنصري وتحويلها،ومع ذلك عندما تكون الذاكرة الجماعية صادمة هناك التوتر في المجتمعات الخارجة من الصراع بين أولئك الذين يشعرون أنه من الأفضل أن ننسى الماضي الصادم والذين يشعرون أنه ينبغي أن نتذكر.في هذا الإطار يعتبر عمل سيمون Simon وديباولا انتونيو DePaula Antonio مفيد بشكل خاص لفهم الذاكرة والهوية في

[2]- Ibid,p125.

مجتمعات ما بعد الصدمة[•••] فيما يتعلق بالتعليم،وفي عدد من المواد يثيرون تساؤلات حول الآثار الأخلاقية والتربوية والسياسية لمختلف ممارسات الذكرى التاريخية الواردة في الوثائق والصور والشهادات والذاكرة العامة.وعلى وجه الخصوص يجادلون بأن الممارسات العامة للذاكرة لا تسهم فقط في معرفة الماضي بل يمكن أن تكون لها وظيفة وصفية وعابرة تحمل تركة تثقيفية لأولئك الذين يأتون بعد فترة من الزمن،

[•••]الصدمة كظاهرة ثقافية تعني ضمنا أن الخيارات قد اتخذت وأن الصدمة يبنيها المجتمع ويصبح التحول في لغة الصدمة نحو السياق الرمزي والمؤسسي أمرا أساسيا لتحديد الهوية الجماعية والأخلاقية،هذه عملية متنازع عليها للغاية وكما يشير ألكسندر Alexander "الأحداث ليست صادمة بطبيعتها فالصدمة هي إسناد بوساطة اجتماعية مرتبطة بكيفية تعامل المجتمعات السياسية مع بناء وتمثيل الصدمة في المصطلحات الجماعية وليس الفردية،فمن خلال الاحتفال بالأحداث تصبح الصدمة جزءا من "الوعي الجماعي".ووفقا لليفيLevi وسنيدر Snyder لضمان أن ينظر إلى الحدث على أنه صدمة فإنه يتطلب درجة من المأسسة والروتينية ويشير انتشار معارض المتاحف ومواقع النصب التذكارية التي تمثل أحداثا صادمة إلى مركزية اللحظات التأسيسية في حين أن هناك مجموعة متزايدة من البحوث من قبل علماء النفس وعلماء الاجتماع على إرث الصدمة بما في ذلك نقل الأجيال من الصدمة،وهناك نقص معين في الاهتمام وحتى المقاومة من المؤرخين لاستخدام البحث في الصدمة وآثارها كوسيلة لشرح الأحداث الصادمة في التاريخ.تنتج لنا الصدمة العنف الذاكراتي و أزمة الثقة و قبل تقييم العلاقة بين الفصل الإثني في الدول الأفريقية ودرجة ثقة المواطنين داخل تلك الدول بثقتهم في المقام الأول على الانتماء الإثني المشترك،من المفيد مراجعة الأدلة الموجودة التي تربط بين الفصل والثقة.وفي دراسة استندت إلى مدن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بدأ أوسلانر Oslaner بملاحظة أنه في هذه المدن لا يرتبط الفصل والتنوع إلا ارتباطا ضعيفا. ويوضح أنه في حين أن التنوع يضر عموما بالثقة فإنه في غياب العزل الإثني ووجود شبكات اجتماعية متنوعة، يمكن أن تزدهر الثقة وسط التنوع.وقد ربطت أليسينا Alessina و زورافسكايا Zoravskaya الفصل الإثني على المستوى القطري بنوعية الحوكمة في عينة عالمية،حيث وجدت أن الفصل يؤثر سلبا على المساءلة السياسية والاستقرار وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون وضبط النفس من الفساد. ومن بين الآليات التي يضعونها في الاعتبار العلاقة بين الفصل والجودة الحكومية الثقة.وهم في الواقع يجدون أن الفصل يرتبط بمستويات أدنى من الثقة والثقة بدورها تنبئ بجودة الحكم.

وتكتسي ممارسات الذكرى الأخلاقية أهمية خاصة في سياق تركة الصدمة مما يثير المسألة الحرجة لما ينبغي أن يفعله الجيل الثاني بمعرفة أهوال الصراع المعين[1].

من جهة تقدم Anna-Maria Brandstetter أنا ماريا براندستيتر تحليلا للمشروع الفرعي "الذاكرة الجماعية والروايات الشخصية" فيما يخص رواندا الذي يعتبر جزء من المشروع البحثي "الذاكرة والسياسة والثقافة في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية". تحلل ما درسه علماء من مختلف التخصصات بالفعل جوانب مختلفة من إنتاج الذاكرة الجماعية والثقافة العامة من أجل إعادة صنع الماضي في بناء الأمة الرواندية.تقدم الباحثة مراجعة هذه المجموعة من الأدبيات وتحليل المواد الميدانية التي تتكون أساسا من مقابلات مع مختلف الجهات الفاعلة الرواندية،ومقارنة عمليات صنع الذاكرة في رواندا مع دراسات الحالة الأخرى مثل جنوب أفريقيا وعرض نتائج العمل في كتاب بعنوان "الذاكرة والسياسة والثقافة في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية"[2].

من خلال هذا الدراسة تحاول الباحثة اكتشاف كيف يعاد تقديم الماضي العنيف في رواندا وكيف تؤثر هذه التأكيدات على الانتماء الوطني،وكذلك على التفاوض وإعادة تشكيل الهويات الناشئة حديثا، بما يتجاوز النزعة العرقية الأساسية للانشقاق بين الهوتو والتوتسي، كذلك كيفية دمج الذاكرة العامة وسياسة الذاكرة في البرنامج الاجتماعي السياسي الأوسع "للمصالحة والوحدة الوطنية"، والغرض منها هو "شفاء" و"توحيد" مجتمع تمزق تماسكه الاجتماعي عن طريق السياسة العنيفة التي تضفي الشرعية على خطابات الاختلافات الثقافية/الإثنية. ومن أهداف الدراسة تحليل الطريقة التي يتذكر بها الناس العاديين التجارب العنيفة والمؤلمة وكيف يعيدون تصور

(1)-Anna-Maria Brandstetter,**Memory, politics and culture in post-genocide Rwanda:Collective memory and personal narratives**:http://www.ifeas.uni-mainz.de/285.php.p01.
(2)-Idem.

الماضي والحاضر مع اختبار كيف يتعاملون مع الأشكال المختلفة للممارسة التذكارية (الوطنية)وما إذا كانوا يطورون أشكالًا محلية من التذكار ذو التعبير والتنافس في الذاكرة العامة،الروايات الشخصية، الغموض والقراءات المتناقضة للتمثيلات العامة والروايات المتنافسة.

ترتبط هذه الدراسة بالتمثيل المادي والمرئي للماضي بما في ذلك النصب التذكارية والمتاحف المتعلقة بالإبادة الجماعية في الاحتفالات السنوية الخاصة بالاحتفالات مثل أسبوع الحداد الوطني ويوم الاحتفال الوطني،وهذا متعلق بالأشكال المحلية للاحتفال المرتكزة على الوثائق الرسمية والروايات الشخصية،إلى جانب الأدبيات العلمية والوثائق الرسمية ستتكون مادتي بشكل أساسي من مقابلات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مشروع الذاكرة العامة المتكون من سلطات الولاية؛مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية ومجموعات المصالح الوطنية والدولية أيضًا كجزء من "ازدهار الذاكرة"؛المجتمعات الدينية والمحلية والثقافية،وكذلك المقابلات مع ما يسمى بالروانديين "العاديين" أثناء حضورهم الاحتفالات العامة وخلق ممارسات محلية للتذكير،وربط الخبرات الشخصية (الماضية) وإعادة صياغة التواريخ المحلية[1].

مما سبق يمكن القول أن الذاكرة لديها وظيفة سياسية فضلا عن الثقافية محورية لخلق هوية المجموعة باعتبارها تاريخا رسميا،ومنه فالذاكرة الوطنية الجماعية هي وسيلة لإضفاء الشرعية على الدولة القومية،فضلا عن شكل معين من أشكال الحكم،والذاكرة هي أيضا وسيلة لإنشاء وتحديد "الآخر" وهو "العدو" الذي يلزم القضاء عليه من أجل البقاء على قيد حياة المجموعة بالتالي فإن مفهوم الهوية الجماعية والذاكرة المرتبطة بها يمكن أن يخلقا إشكالية لأن الهوية الجماعية كانت مرتبطة ارتباطا وثيقيا من حيث التاريخ بمفهوم القوالب النمطية الإثنية والجنسانية وتهدف سياسات

[1]- Anna-Maria Brandstetter,Op.Cit,p01.

الهوية القائمة على العرق إلى التغلب على تقاليد الإقصاء القومي،حتى الإبادة الجماعية وفي مجتمع منقسم تصبح الذاكرة أحد أدوات التقسيم والاضطهاد.

من منطلق أن الذاكرة الجماعية والهوية يمكن أن تعمل على عدد من المستويات داخل مجتمع منقسم فيه هويات جماعية متنافسة، وكلها لها ذكريات جماعية مرتبطة يمكن أن تصبح "مجتمعات متخيلة" داخل الدولة القومية الأوسع وفي صراع مع الدولة وسردها الوطني، وتقع هذه الذكريات والهويات الجماعية داخل الثقافات المحلية ويمكن تشكيلها فيما يتعلق بالمجموعات الأخرى داخل المجتمع "الوطني" الأكبر في هذا الإطار تشير ميرفي Murphy في دراستها حول إعادة بناء الأمة في الولايات المتحدة مثلا إلى عمل إيفلين بروكس هيغينبوثام Evelyn Brooks الذي يقول أنه بالنسبة للمعمدانيين السود في الولايات المتحدة كان"المجتمع المتخيل" محصورا إثنيا واعتبرت سيادته على أنها خالية من السيطرة البيضاء.إن فهم هيغينبوثام لتشكيل الوعي القومي كعملية تفاعل بين الخطابات المتعددة بما في ذلك العرق والجنس والدين- كخطاب معال ومتناقض وديناميكي يكتسب معنى فيما يتعلق بالخطابات الأخرى- مفيد بشكل خاص في محاولة لفهم الطريقة التي تشكلت بها الهويات الإثنية في جنوب أفريقيا. في حين برر الاستعمار الهويات الإثنية الراسخة في رواندا على الرغم من أن هناك نقاشا كبيرا بين المؤرخين حول مدى تشكل هذه الهويات قبل الحكم الاستعماري. في هذه النقطة يجادل لونجمان بأن مفاهيم الإثنية التي طورها المبشرون والتي تغذي المستعمرة الألمانية والبلجيكية وأن القادة الذين تم تدريبهم في مدارس الكنائس استغلوا الهويات الإثنية للحصول على الدعم والمساعدة على تكثيف وتقوية الانقسامات الإثنية بعد الاستقلال حيث كان المسيحيون يسيطرون إلى حد كبير على التعليم الاستعماري في رواندا فقد كان يفضل أولا التوتسي ومن ثم الهوتو

بإدراج الإثنية في مناهج المدارس واستخدمها أيضا للحد من فرص الحصول على التعليم[1].

وعزز التعليم التاريخي في رواندا مفاهيم عدم المساواة حيث استند أول الحكام الاستعماريين الألمان ثم البلجيكيين إلى مفاهيم علمية زائفة للتسلسل الهرمي للأعراق التي اكتسبت شعبية في أواخر القرن التاسع عشر، مع بناء نسخة أسطورية من الماضي الرواندي حيث جلب الاستعمار أول تاريخ مكتوب من رواندا في الخمسينيات وكان الأكثر تأثيرا هو التعاون بين المفكر الرواندي أبي الكسيس كاغامي والأثنوغرافي الاستعماري والعالم الأنثروبولوجي ماكيت وقد أدى عملهم إلى خلط تاريخ محكمة سلالة التوتسي الحاكمة مع التاريخ الاستعماري لرواندا وقد أصبح ذلك جوهر سرد الصراع[2].وفي ظل الحكومة التي يقودها الهوتو في الخمسينيات من القرن الماضي تم التلاعب بهذا السرد في تعليم التاريخ لإثبات إساءة استخدام التوتسي للسلطة،وبعد ذلك بعقود استخدمت وسائل الإعلام الحكومية في التسعينيات السرد لتغذية خطاب الكراهية الذي ساهم في الإبادة الجماعية.

4–الخاتمة

بالنظر إلى الخلفية التاريخية لأفريقيا عدم إحياء الدول الفاشلة أو منع الدول الضعيفة من الفشل في أفريقيا هو نتيجة لإضفاء الشرعية على الأنظمة الديكتاتورية،فالغالبية العظمى من التقارير والدراسات التحليلية التي تدرس الدولة تستمر في استخدام الدول القومية القائمة باعتبارها وحدة التحليل،إلا أن الحدود التي تصنعها القوى الاستعمارية و التي أنتجت تغيرا سوسيو–سياسية مرتبطة بتسييس الإثنية والهوية، تجعل من الصعب جدا تحقيق مفهوم إقامة الدولة في أفريقيا. ونظرا لأن أفريقيا ما بعد

(1)-Gail Weldon,Op.Cit,p128.
(2)-Idem.

الاستعمار تفتقر إلى تاريخ تطور الدولة فمن الصعب جدا على هذه الدول المعاصرة أن تنشئ دولا قوية.فالعديد من الدول الأفريقية ما بعد الاستعمارية تعاني من حالات فشل الدولة لأنها ببساطة تفتقر إلى مخطط.وبالتالي من الصعب على الدول التي تفتقر إلى تاريخ تطور الدولة السابق لإقامة دول قوية وفعالة اليوم لأن المؤسسات السياسية والاقتصادية اللازمة لتعزيز بناء الدولة لم تزرع في الماضي.

من خلال هذه التحليلات يمكن استنتاج نقطتين بالغتي الأهمية لهما ارتباط وثيق بطبيعة إعادة بناء الذاكرة في مجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا لمعالجة أزمة الدولة من هذا المنظور:

أولا:إيجاد مشروع إعادة تنمية الموروث الفكري المفقود حول السلم في المخيال الاجتماعي والذاكراتي لمواطني دول إفريقيا المتضررة من العنف الإثنو-هوياتي.

ثانيا:اعتماد فكري متبادل يدرس المستوى السيكولوجي للفرد الذي يعاني من أزمة هوية وصدمة داخل الدولة والمجتمع في إفريقيا،ويرتبط هذا بالبحث عن ميكانيزمات لإصلاح البعد الهوياتي المتصل بالذاكرة الجماعية والعلاقة الإيجابية بين الأنا والأخر في إطار التفاعل بين المجموعات الإثنية، للتوصل لبناء قيمي-فكري جديد بعيد عن المعيارية يساعد على تنسيق أفكار المصالحة والاستمرارية في إطار الجماعة داخل المجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا.

5-المراجع

1-حافظ عبد الرحيم،الزبونية السياسية في المجتمع العربي :قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس.بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

2-Amélie Godefroidt,Arnim Langer,Bart Meuleman,Identities in Africa?:An Analysis of Citizenship Conceptualizations in Ghana.in:

https://soc.kuleuven.be/crpd/files/workingpapers/WP%2051%20Towards%20postmodern%20identities%20in%20Africa.pdf.

3-Anke Weber,The Causes of Politicization of Ethnicity:A Comparative Case Study of Kenya and Tanzania. Center for Comparative and International Studies (CIS), University of Zurich and ETH Zurich. http://www.assh.ch/dms/svpw/Kongress-2010/Papiers_2010/PPS/Weber---The-Causes-of-Politicization-of-Ethnicity.

4-Akpovire Oduaran and Henty Johnson Nenty,(2008),Learning to live together In sub-Saharan Africa:Linking Cultural Diversity,Conflict Prevention and Resolution Practices. Printed in the United States.https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000163622

5-Bruce Berman,Ethnicity,Patronage and the African State:The Politics of Uncivil Nationalism.**African Affairs**,Vol 97, N 388,1998.

6-Daniel Bach et Mamoudou Gazibo,L'État néopatrimonial:genèse et trajectoires contemporaines. http://www.lam.sciencespobordeaux.fr/old/Sindzingre_Chap05_2011.pdf.

7-Jeffrey Herbst,States and power in Africa: Comparative lessons in authority and control.Princeton University Press,United Kingdom,2000.

8-Gerard Hagg and Peter Kagwanja,Identity and Peace: Reconfiguring Conflict Resolution in Africa,**African Journal on Conflict Resolution,**Special Issue on Identity and Cultural Diversity in Conflict Resolution in Africa,vol 7,no 2,2007.

9-Gail Weldon,A comparative study of the construction of memory and identity in the curriculum in societies emerging from conflict:Rwanda and South Africa. http://wpdi.org/sites/default/files/memory%20and%20identity%20emerging%20from%20conflict%20Africa.pdf.

10-Green Elliott ,Ethnicity, national identity and the state:Evidence from sub-Saharan Africa. British Journal of Political Science,2017.

11-jean françois médard,patrimonialis,neo-patrimonialis and the study of the post-colonial state in subsaharian Africa. http://ojs.ruc.dk/index.php/ocpa/article/download/3642/1822.

12-Mozaffar Shaheen,The Politization of ethnic cleavages:theoretical lessons with empirical data from Africa. https://ecpr.eu/filestore/paperproposal/6e3a0fdd-5fb6-49c1-bdea-b5af44f07375.pdf

13-Nicolas van de Walle,The Democratization of Political Clientelism In Sub-Saharan Africa. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.536.4738&rep=rep1&type=pdf.

14-Patrick Chabal,Jean-Pascal Dalloz,Africa Works: Disorder as Political Instrument.James Currey, Oxford,1999.

15-Pamela Paglia,Ethnicity and Tribalism: are these the Root Causes of the Sudanese Civil Conflicts? African conflicts and the Role of Ethnicity: a Case Study of Sudan.in: http://www.africaeconomicanalysis.org/articles/pdf/sudan0807.pdf.

16 -Patricia Daley,Ethnicity and political violence in Africa.**Political Geography**.Vol25,Issue6,2005.

17-Raymond Taras and Rajat Ganguly,**Weak States and Ethnic Conflict:State Collapse and Reconstruction In Africa**.In:Understanding Ethnic Conflict.Routledge,2015.

18-Samuel Noah Eisenstadt,(1973);Post-Traditional Societies and the Continuity and ReconstructionofTradition.**Daedalus**,Vol.102,No.1.https://www.jstor.org/stable/20024107?seq=1#page_scan_tab_contents

19-Ukoha Ukiwo,On the Study of Ethnicity in Nigeria. Crise Working Peper No. 12 ,June,2005. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.862.9596&rep=rep1&type=pdf

20-William Reno,Corruption and State Politics in Sierra Leone.Cambridge University Press,New York,1995.

21- William Reno,Shadow States and the Political Economy of Civil Wars".In Greed and Grievance,edited by M Berdal and DM Malone, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers,2000.

22-William Reno,**Warlord politics and African states**.Boulder:Lynne Rienner Publishers,1998.

23-William Zartman,Collapsed States, Lynne Rienner, Boulder,1995.